العازمي يطلب كشفاً بأعداد موظفي «الصحة» المعفين من البصمة

وجه النائب حمدان العازمي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح قال في مقدمته: أصدر مجلس الخدمة المدنية القرار رقم (8 لسنة 2017) في شأن تحديد حالات الإعفاء من إثبات الحضور والانصراف من البصمة والتي حددها لذوي الإعاقة الشديدة والذهنية والمتوسطة بشرط تقدمهم إلى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بما يفيد بأن إعاقتهم لا تمكنهم من البصمة لإثبات الحضور والانصراف.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي: كشف بأعداد الموظفين (أطباء وفنيين وإداريين) في المستشفيات والإدارات المركزية والمناطق الصحية بشكل عام المعفيين من البصمة وأسمائهم، ومناصبهم وسنة تعيينهم، وسبب إعفاء كل منهم من البصمة، مع تزويدي بنسخة من قرار إعفاء كل منهم من البصمة.

استفسر عن اجراءات التعاقد مع مستثمري الأراضي المملوكة للدولة

عاشور يسأل الحجرف عن السند القانوني لاحتساب فوائد «التأمينات»

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور 4 أسئلة إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن السند القانوني في احتساب فوائد مؤسسة التأمينات والإجراءات المتخذة تجاه مخالفات شركة المشروعات السياحية واجراءات التعاقد مع المستثمرين في الأراضي المملوكة للدولة.

وقال عاشور في مقدمة السؤال الأول: حددت المادة (77) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (71) لعام 1976 قواعد الاستبدال للموظفين والمتقاعدين، وحيث إن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحتسب معدل فائدة في حالات الاستبدال، فأطلب تزويدي بالآتي:

– ما السند القانوني في احتساب هذه الفوائد؟. وطلب عاشور في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي: أولا: تسهم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية طريق مباشر أو من خلال شركة المجموعة التعليمية القابضة في كل من شركة المجموعة التعليمية القابضة، وشركة إياس، وشركة السعودية المتطورة، وشركة قرية المعرفة، وشركة آفاق التعليمية، وشركة النخبة التعليمية، وحيث نمى إلى علمي تخارج المؤسسة من هذه الشركات يرجى بيان الآتي:

أ – نسبة المساهمة في هذه الشركات، وأسماء ممثلي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجالس إدارتها

ب – جميع إجراءات التخارج ونسخة من إعلان المزاد عن بيع حصة المؤسسة وقيمة الأسهم وعددها.

ثانيا: عملا بأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وحسبما ورد بشأن الإفصاح عن الملكية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة يرجى بيان إفصاح شركة المجموعة التعليمية القابضة عن البيع أو التنازل عن أسهم مملوكة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لصالح شركة بوبيان للبتروكيماويات وكذلك نسخة من إعلان البورصة عن هذا التغير في الملكية، مع تزويدي بما يثبت هذا التغير في ملكية الأسهم وإجراءات هذه الأسهم.

وطالب عاشور في السؤال الثالث تزويده وإفادته بالآتي:

1 – نسخة من معايير التعاقد مع المستثمرين في الأراضي المملوكة للدولة، وإجراءات الإعلان والتعاقد المتبعة وكيفية تسعير قيمة الانتفاع في هذه العقود. 2 – قائمة بالتعاقدات مع المستثمرين في الأراضي المملوكة للدولة، وقيمة التعاقد ومدته ومساحة الأراضي وأماكنها.

وقال عاشور في مقدمة السؤال الرابع:

1 – أغلقت شركة المشروعات السياحية كلاً من المدينة الترفيهية وحديقة الصباحية ومنتزه الشعب الترفيهي، لذا يرجى تزويدي بدراسة الجدوى الخاصة بتطوير تلك المشاريع المذكورة، وترخيص بلدية الكويت الخاص ببناء سور حديدي حول منتزه الشعب الترفيهي، والسند القانوني لمنع بعض المستثمرين من التشغيل، والسماح لمستثمرين آخرين التشغيل في المنتزه ذاته.

2 – ورد في تقرير ديوان المحاسبة مخالفات مالية بمقدار (288) مليون دينار تقريباً لدى شركة المشروعات السياحية، فما الإجراءات التي اتخذتموها تجاه هذه المخالفات.

المويزري يسأل وزير المالية عن علاقة هيئة الاستثمار بالتحقيقات في الصندوق السيادي الماليزي

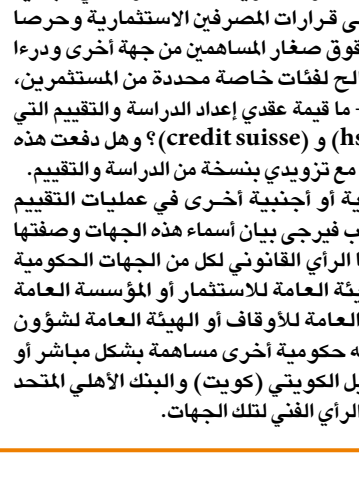
شعيب المويزري

وجه النائب شعيب المويزري سؤالين إلى وزير المالية د. نايف الحجرف، عن تأثير دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد على المال العام، وعما إذا كانت هناك علاقة للكويت بالتحقيقات في الصندوق السيادي الماليزي.

وطلب النائب في سؤاله الأول إفادته بما يلي:

1 – هل لدى دولة الكويت أي استثمارات بشكل مباشر في الصندوق السيادي الماليزي (1MDB) أو استثمار غير مباشر عن طريق شركات قابضة صينية أو غيرها قبل تاريخ 31 ديسمبر 2018؟

2 – هل توجد أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة لمواطنين كويتيين بالتحقيقات في الصندوق السيادي الماليزي (1MDB)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بجميع التفاصيل التعلقة في هذا الشأن.

3 – هل قام المدعو (لو تيك جو) (low taek gho) الحامل للجواز الماليزي وغيره من الجوازات (أحد أبرز المتهمين في قضية الصندوق السيادي الماليزي) أو غيره من حاملي الجنسية البرازيلية باستخدام أحد البنوك المحلية أو أي من فروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت بعمليات مالية مشبوهة بشكل مباشر أو غير مباشر؟ ونص السؤال الثاني على ما يلي: أفصح كل من بيت التمويل الكويتي (شركة مساهمة كويتية عامة) والبنك الأهلي المتحد (شركة مساهمة بحرينية) يوم الخميس الموافق 24 يناير 2019 عن الاتفاق المبدئي لسعر التبادل لسهمي المصرفين، وحيث إن دولة الكويت تعد من مؤسسي البنكين وتمتلك حصصا كبيرة ومؤثرة على قرارات المصرفين الاستثمارية وحرصا على حماية المال العام من جهة وحقوق صغار المساهمين من جهة أخرى ودرءا لشبهات الانتفاع وتضارب المصالح لفئات خاصة محددة من المستثمرين، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – ما قيمة عقدي إعداد الدراسة والتقييم التي أعدتها المؤسستين العالميتين (hsbc) و (credit suisse)؟ وهل دفعت هذه القيمة مباشرة أو من خلال وسيط؟ مع تزويدي بنسخة من الدراسة والتقييم.

2 – هل شاركت أي جهة محلية أو أجنبية أخرى في عمليات التقييم والدراسة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى بيان أسماء هذه الجهات وصفتها وأسباب عدم الإفصاح عنها. 3 – ما الرأي القانوني لكل من الجهات الحكومية المساهمة في المصرفين سواء الهيئة العامة للاستثمار أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو الأمانة العامة للأوقاف أو الهيئة العامة لشؤون القصّر أو أي جهات حكومية وشبه حكومية أخرى مساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في كل من بيت التمويل الكويتي (كويت) والبنك الأهلي المتحد (بحرين)؟ مع تزويدي بنسخة من الرأي الفني لتلك الجهات.

ارتفاع إجمالي المتنافسين إلى 37 مرشحاً على معقدين في الثانية والثالثة

اليوم السابع لـ «تكميلية الأمة» يُغلق على 4 مرشحين جُدُد

رياض عواد

شهد اليوم السابع منذ فتح باب الترشح للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة في الدائرتين الثانية والثالثة المقررة في 16 مارس المقبل تقديم أربعة طلبات ترشح جديدة.

وتقدم إلى إدارة شؤون الانتخابات أمس الأربعاء مرشحان اثنان بطلبي ترشحهما أحدهما سيدة في الدائرة الثانية في حين تقدم مرشحان اثنان بطلبي ترشحهما في الدائرة الثالثة ليصبح بذلك إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح منذ فتح الباب يوم الخميس الماضي 37 مرشحًا بينهم 5 مرشحات.

و تباينت برامج المرشحين الجدد، فبينما أكد بعضهم تبنيهم لهموم المواطنين، وعلى رأسها القضية الإسكانية والعمل على تقليص فترات الانتظار، رأى آخرون أن تعزيز الحريات ضرورة ملحة، مشيرين إلى أنهم سيعملون على تعديل بعض التشريعات في هذا الشأن.

شمول أبناء الكويتية من فئة غير محددي الجنسية ومساواة المرأة والرجل في سن التقاعد

الدلال: الانتهاء من تعديلات «ذوي الاحتياجات الخاصة» وإدراجها في أول جلسة من مارس

اجتماع لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة امس

رياض عواد

أكد مقرر لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النائب محمد الدلال أن اللجنة انتهت من تعديلات قانون ذوي الاحتياجات الخاصة بعد الاجتماع مع جميع الأطراف المعنية، مشيرا إلى أن التقرير سيكون على جدول أعمال اول جلسة في شهر مارس. وأضاف الدلال أن التعديلات تضمن توفير تأمين صحي للمعاقين بغض النظر عن برنامج عافية، إضافة إلى تولي شخصين رعاية المعاق إعاقة شديدة. وكشف الدلال أن التعديلات تضمنت رعاية لأبناء الكويتيات من فئة البدون، وإيفاد وابتعاث كويتيين لتأهيل المعاقين. وأوضح الدلال أن من بين التعديلات منح ساعة لرعاية المعاقين من ذوي الإعاقات البسيطة، ومساواة الرجل والمرأة في سن التقاعد بعشر سنوات، مع منح المعاق بطاقة لا تقل عن سنة.

من جهته، كشف رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف أن اللجنة سحبت تقرير «المعاقين» من جدول الأعمال مع احتفاظه بدوره لوجود توافق مع وزيرة الشؤون السابقة هند الصبيح، مؤكدا الرغبة في تحقيق إنجاز بالتوافق مع الحكومة «حتى لا ترده تاليا». وأضاف الحجرف أن قانون المعاقين يعتبر من أفضل القوانين في العالم.

مشيرا إلى أن التعديلات شملت مد درجة قرابة المكلف برعاية المعاق الدرجة الثالثة مع حرية المعاق باختيار من يتولى رعايته. ولفت الحجرف إلى أن التعديلات تضمنت إضافة الأجهزة التعويضية للإعاقات البسيطة مستهدفين أجهزة الإعاقات السمعية التي تسوء حالتها إن لم تحط بحماية. وبين الحجرف أن التعديلات شملت عدم حرمان المعاق أو من يتولى رعايته الذي يعمل في جهة حكومية من الجمع بين مكافأة نهاية الخدمة إن استفاد من قانون التقاعد للمعاقين.

مصروفات الشؤون القضائية بوزارة العدل ارتفعت 40 بالمئة خلال السنوات الـ 6 الماضية

«الميزانيات» تطالب بزيادة تكويت وظائف السلطة القضائية

ربيع سكر

اجتماع لجنة الميزانيات امس

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة العدل عن السنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :

شددت اللجنة على ضرورة تزويد ديوان المحاسبة بالتقارير التي تصدر عن مكتب التفتيش والتدقيق التابع لوزير العدل خاصة وأن الديوان لم يتمكن من التحقق من مدى فاعلية المكتب وقيامه بالدور المنوط به لعدم اطلاعه على تلك التقارير التي طلبها أكثر من مرة بكتب رسمية وفقا لإفادته.

وقد بلغ إجمالي مصروفات وزارة العدل ما يقارب 237 مليون دينار ، إلا أن اللجنة لاحظت عدم عرض رأي المجلس الأعلى للقضاء في تقدير مصروفات الشؤون القضائية على مجلس الأمة ، ولم يتم إيضاح توزيع مصروفاتها على الأبواب في الحساب الختامي ، إضافة إلى عدم توضيح القواعد المتفق عليها حول آلية تنفيذ الميزانية وهو أمر لا ينسجم مع المواد ذات الصلة بشأن قانون تنظيم القضاء ، وأن اللجنة ستستوضح تلك الأمور من وزارة المالية.

كما لاحظت اللجنة أن مصروفات الشؤون القضائية خلال السنوات الـ 6 الماضية قد ارتفعت 40% من 145 مليون دينار إلى 202 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي ، هذا بخلاف أن مصروفات المشاريع الإنشائية إضافة إلى مصروفات تنفيذ مبنى قصر العدل الجديد مدرجة في ميزانية الديوان الأميري ، الأمر الذي يعكس عدم اتضاح ما يخصص ماليا للشؤون القضائية وفق القواعد المعتمدة لتنفيذ الميزانية.

وينبغي من العمل على زيادة تكويت وظائف السلطة القضائية من خلال تهيئة البيئة الملائمة وفق ضوابط موضوعية وخطة واضحة ، حيث ما تزال نسبة غير الكويتيين تفوق الكويتيين في بعض الوظائف القضائية كـ «مستشار محكمة التمييز – مستشار محكمة الاستئناف – المحامي العام – قاضي متخصص – وكيل بالمحكمة الكلية / رئيس نيابة (أ) – قاضي من الدرجة الأولى / رئيس نيابة (ب)» كما هو مبين في إيضاحات الميزانية ، وهو ما يعني عدم تحقيق وزارة العدل لما تسعى له الدولة في تكويت القضاء خاصة وأنه لصيق بسلطة الدولة وسيادتها وفقا لإفادات سابقة لوزارة العدل.

كما تبين للجنة وجود تسويات جزئية على ملاحظات ديوان المحاسبة فيما يخص إيرادات وزارة العدل إلا أنه بشكل عام بحاجة إلى مزيد من الجهود لتلافيها ومنها على سبيل المثال وجود 29 مليون دينار كغرامات جزائية لم يتم تحصيلها ، في حين تؤكد وزارة العدل أنه قد تم تحصيل أكثر من 5 ملايين دينار من هذه المبالغ نتيجة للربط الآلي مع وزارة الداخلية.

وشددت اللجنة على ضرورة دراسة ظاهرة عدم الاستدلال على العناوين بشأن الإعلانات القضائية وكثر وجود ملاحظات في هذا الجانب مما يستدعي أن تكون من ضمن خطة مكتب التفتيش والتدقيق التابع للوزير ، وقررت اللجنة متابعة هذا الموضوع لأهميته.